الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة السابعة عشرة
المعقودة يوم الاربعاء
٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

الرئيس : السيد غودفرى (نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الاعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع)

مناقشة عامة

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.17
4 December 1981
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-57280

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ [A/36/6 (المجلدان الأول والثاني) و A/36/7 و A/36/38 (الفصلان الخامس والسابع دال)]

مناقشة عامة

١ - السيد يونك (يوغوسلافيا): اقتصر على ابداء الملاحظات العامة بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة . وقال انه يوافق على الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام أمام اللجنة الخامسة ومؤداه أن الميزانية لا يمكن أن توضع دون مراعاة الحالة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء . وأضاف فيما يتعلق بالنمو الحقيقي البالغ صفرا الذي اقترحه الأمين العام أن ضرره هو الابقاء على الوضع الراهن في ادارة الأمم المتحدة ، على حساب التوجيهات والأولويات التي حددتها الدول الأعضاء ، والارغام على الحد من الموارد المكرسة للبرامج الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية .

٢ - ومضى قائلا ان الأمانة العامة ينبغي أن تستند عند وضع الميزانية على أحكام الميثاق وتوصيات الدول الأعضاء وتتأكد من أن المنظمة لديها وسائل تنفيذ كافة الأنشطة المرتبطة بالحفاظ على السلم والأمن وأعمال الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة .

٣ - وأردف قائلا ان الوفد اليوغوسلافي يوافق على رأي الدول الأعضاء التي ترجو أن تضطلع المنظمة بمزيد من المسؤولية في مجال الادارة والميزانية . ان وفده لن يعترض على نمو حقيقي يبلغ صفرا اذا ما صاحب هذا النمو تخفيض في الخدمات الادارية واضفاء طابع عصري على الادارة واستحداث تقنيات ادارية جديدة . الا أن النسبة المئوية للموارد المكرسة للأنشطة الفنية تنخفض مع الأسف بالنسبة الى نفقات خدمات الدعم .

٤ - واستطرد قائلا انه مما لا شك فيه أن زيادة الميزانية لن تؤدي بالضرورة الى زيادة فعالية وانتاجية المنظمة . الا أنه لا يجب نسيان أن لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ترجو الأمانة العامة منذ سنوات أن تحدد الأنشطة التي أكملت أو التي فات أوانها أو ذات المنفعة الحدية أو عديمة الجدوى . ولقد قامت الأمانة العامة هذا العام لأول مرة بمحاولة وجلة في هذا الاتجاه . ومن الضروري أن يستمر هذا التحديد وينمو وأن تتحسن ادارة المنظمة قبل أن يصبح في الامكان قبول مفهوم النمو البالغ صفرا .

٥ - وقال ان المنظمة يجب أن تطبق سياسة حذرة في مجال الميزانية تسمح لنسبة أكبر من الموظفين بتكريس نفسها كما تريد لأنشطة مرتبطة بالتنمية . الا أن اعادة توزيع الموارد يجب أن تتجاوز مجرد نقل الوظائف من باب الى آخر وتستند الى تغيير فعلي في المهام . ولا يجب في هذا الصدد التغاضي عن أن نفقات الموظفين تمثل ٨٠ في المائة تقريبا من الميزانية العادية

(السيد بونك ، يوغوسلافيا)

للمنظمة وأنه سيصبح في الامكان في حالة تخفيضها بنسبة ١٠ الى ٢٥ في المائة البدء في العديد من المشاريع المنتجة في البلدان النامية التي هي في حاجة ماسة اليها .

٦ - واختتم كلمته قائلا ان الوفد اليوغوسلافي يأمل أن تشتمل الميزانيات البرنامجية المقترحة في المستقبل معلومات أكثر دقة بشأن الموارد الخارجة عن الميزانية والطريقة التي تحترم بها الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء .

٧ - السيدة ايدير (منغوليا) أعربت عن ارتياحها لأن الأمين العام قد عمل جاهدا للحد الى أقصى درجة من نمو الميزانية وتخطيط النفقات . الا أن نموا حقيقيا يبلغ صفرا لا يعني نموا فعليا قدره صفر ؛ والواقع أن النفقات المقدرة في الميزانية لفترة السنتين المقبلة تسجل زيادة قدرها ٢٠٠ مليون دولار تقريبا بالنسبة للميزانية السابقة . وفضلا عن ذلك لا يجب نسيان أن الزيادة الأصلية في الميزانية ستتغير من جراء الموافقة على طلبات الاعتمادات المنقحة التي ستقدم فيما بعد .

٨ - وأضافت أن الوفد المنغولي يلاحظ أن الميزانية المقترحة تنص على زيادة في النفقات تبلغ ١٦٠ مليون دولار تقريبا في اطار التضخم . وترى أن النفقات الاضافية الناجمة عن هذه الظاهرة ينبغي أن تمتص نتيجة للوفورات وزيادة مساهمات الدول الأعضاء ، التي توجد بها مقار هيئات الأمم المتحدة .

٩ - وأردفت قائلة ان منغوليا تؤيد تعزيز دور الأمم المتحدة في مجال الحفاظ على السلم والأمن وفي مجال التنمية ، ولكنها ترى أن هذا الهدف يمكن أن يتحقق نتيجة ادارة أكثر فعالية وزيادة في انتاجية الموظفين المعينين . ولذلك فانها في دهشة ازاء الاقتراح بانشاء وظائف جديدة بينما تضم المنظمة أعدادا ضخمة من الموظفين . أما فيما يتعلق بالاقتراح باعادة تصنيف ٢٣٦ وظيفة الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة والذي يشمل ثلاثة أمثال عدد الوظائف الذي كان مطلوبا اعادة تصنيفها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين السابقة ، فان الوفد المنغولي لا يعارض ذلك مبدئيا ولكنه يرى أن ذلك يجب أن تصاحبه زيادة في المسؤوليات وحجم العمل وتحسن في السلوك المهني . ومما يؤسف له أن المبررات التي قدمتها الأمانة العامة تأييدا لاعادة التصنيف غير مقنعة تماما .

١٠ - وفيما يتعلق بتمويل بعض أنشطة المنظمة ، يرفض وفد منغوليا الاضطلاع بمسؤولية عمليات غير شرعية في الشرق الأوسط . أما الأنشطة الجديدة المقترحة في الميزانية البرنامجية قيد الاستعراض فينبغي تمويلها عن طريق الموارد المفرج عنها نتيجة تحديد أنشطة أخرى فات أوانها أو أصبحت ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى . ومن الضروري أن تعيد الأمانة العامة تقييم أولويات مختلف البرامج بغية السماح باعادة توزيع فعالة للموارد .

١١ - السيدة موستونين (فنلندا) أشارت الى أن بلدها قد أيد دائما أنشطة الأمم المتحدة اذ يرى أنها أداة لا غنى عنها للتعاون الدولي . ان أهم أهداف الدورة السادسة والثلاثين

(السيدة موستونين ، فنلندا)

للجمعية العامة ينبغي أن يكون الاسترخاء ونزع السلاح والتنمية . ويجب منح الأولوية في وضع دولي ذى طابع بالغ الدقة لمكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية . وسينظر الوفد الفنلندى في هذا النطاق في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وفي سياسة المنظمة فيما يتعلق بالميزانية .

١٢ - وقالت ان الأمانة العامة لم تقترح فيما يتعلق بسياسة الميزانية أى نمو حقيقي ، مما أدى الى تخفيضات في جميع مجالات النشاط . وقد قال الأمين العام في تصدير الميزانية ان هذه السياسة تهدف أساسا الى الحفاظ على الموثوقية المالية للمنظمة وتعزيزها وينبغي أن تسمح باستخدام للموارد أكثر فعالية وبزيادة انتاجية خدمات الأمانة العامة .

١٣ - واستطردت تقول ان فنلندا تؤيد سياسة ضغط الميزانية والتوفير التي تنتهجها الأمم المتحدة ، ولكنها تذكر بأن على المنظمة في فترة الأزمة المالية العالمية أن تكثف أنشطتها وتعاونها مع أكثر البلدان فقرا . أما فيما يتعلق باستخدام أكثر فعالية للموارد فانه لا يزال أمام الأمم المتحدة الكثير من التقدم الواجب احرازه ولا سيما في القطاعين الاقتصادى والاجتماعي .. أن بيروقراطيتها الثقيلة وغير الفعالة تجعل الثقة التي تشعر بها البلدان المانحة والمستفيدة ازاءها تتناقص كما أن تعدد المؤتمرات في السنوات الأخيرة قد أضر بصورة المنظمة .

١٤ - ان الوفد الفنلندى يتجه الى الاعتقاد بأن نموا في الميزانية يبلغ صفرا ليس حلا للمشاكل الناجمة عن عدم فعالية المنظمة . ان الحل يجب أن يأتي عن طريق ترشيد وتخطيط أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجموعها .

١٥ - وأضافت قائلة ان عملية وضع الميزانية البرنامجية المقترحة تشكل تقدما نحو ادارة أفضل لموارد المنظمة . وهي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتخطيط المتوسط الأجل وتستند الى تحديد الأولويات وكذلك تحديد الأنشطة التي أكملت أو التي فات أوانها أو ذات المنفعة الحدية أو عديمة الجدوى . ومما يؤسف له ان العديد من أبواب الميزانية قد صيغت من زاوية أكثر تقليدية ، ووفد فنلندا يوافق على توصية لجنة البرنامج والتنسيق الرامية الى اخضاع الأنشطة الادارية والخدمات العامة الى البرمجة أيضا .

١٦ - واستطردت قائلة ان تحديد الأولويات وهو العنصر الخطير في عملية وضع الميزانية هو أيضا الآن نقطة الضعف فيها . ان البرامج ينبغي أن تحلل بصورة مفصلة بدرجة كافية حتى يمكن الاختيار بين مختلف الأنشطة التي قد تسمح بتحقيق الأهداف . ان البرمجة واعداد الميزانية ينبغي أن تنسقا تنسيقا دقيقا كما ينبغي أن تكون مراقبة النتائج وتقييمها أكثر دقة . ويجدر في هذا الصدد اعادة النظر في التقارير بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية ودراسة ادخال تغييرات في داخل الأمانة العامة .

١٧ - وأردفت قائلة انه اذا ما وضع في الاعتبار أن ٨٠ في المائة من موارد المنظمة مكرسة للموظفين ، اتضحت أهمية سياسة الأمم المتحدة في هذا المجال . ويرى الوفد الفنلندى أن هذه

(السيدة موستونين، فنلندا)

النسبة المئوية مبالغ فيها وتدل على سياسة غير فعالة في مجال التوظيف وادارة شؤون الموظفين والواقع ان على الأمانة العامة أن تواجه أنشطة متزايدة العدد والتعقيد، الا أن عدد موظفيها لا ينبغي أن يزداد قبل أن يتضح أن الموظفين العالمين غير كافين. أما فيما يتعلق باعادة تصنيف الوظائف فيجب أن يصحبه تغيير في الوظائف والمسؤوليات ذات الصلة. ولا يجب أيضا اغفال امكانيات ترقية موظفي الخدمات العامة الى الفئة الفنية، وهي الامكانيات التي تتضاءل من جراء الغاء العديد من الوظائف من رتبة ف - ١ و ف - ٢ الذى يعوض زيادة عدد الوظائف من رتبة ف - ٤ و ف - ٥. ونظرا لأن المرأة تشكل الغالبية العظمى من موظفي فئة الخدمات العامة فمن الضرورى حماية المستقبل الوظيفي لهذه الفئة من الموظفين.

١٨ - واستطردت تقول ان الحجج التي يستند اليها الأمين العام تأييدا لنمو في الميزانية يبلغ صفرا ليس لها ما يبررها تماما كما ان التقنيات المستخدمة لوضع الميزانية البرنامجية غير سليمة تماما. والوفد الفنلندى يهتم أساسا بمحافظة الأمم المتحدة على سياسة دينامية ومرنة بغية تلبية الاحتياجات المشروعة لجميع البلدان. وتستند مثل هذه السياسة على المسؤولية الجماعية للدول الأعضاء وفنلندا على استعداد لمواصلة الاضطلاع بحصتها في النفقات.

١٩ - ثم تكلمت بعد ذلك باسم وفود الدانمرك وايسلندا والنرويج والسويد وباسم وفدها عن مسألة النظر الخاص في برنامج الأمم المتحدة الجارى تنفيذه. فقالت ان العديد من الوفود أعربت عن أسفها في الدورة الحادية والعشرين للجنة البرنامج والتنسيق المعقودة في آيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨١ لأن هذا النظر الخاص لم ينته بعد حيث انها كانت ستحتاجه لتقديم ملاحظات تتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة. ويتضح من برنامج العمل المؤقت للجنة الخامسة ان الوثيقة المشار اليها لن تصدر قبل بداية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وان تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بها لن يتاح قبل منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. ولا يمكن توقع أن تنظر الوفود في الميزانية البرنامجية المقترحة قبل الاطلاع على هذا التقرير الذى أكد الأمين العام ذاته أهميته. ويرجو الوفد الفنلندى معرفة ما اذا كان الفريق المكلف بالدراسة الخاصة قد أنهى أعماله وموعد نشر الوثيقة وما اذا كان التقرير يتضمن اقتراحات تترتب عليها آثار ادارية ومالية. وتساءلت أيضا عما اذا كان من الضرورى ان تنظر اللجنة الاستشارية في هذا التقرير قبل عرضه على اللجنة الخامسة وقالت انها تود معرفة الموعد المتوقع لنشر ملاحظات الأمين العام على تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن تحديد الأولويات.

٢٠ - السيد غرين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية): قال انه يود قبل التعرض للب المسألة، ان يؤكد أن موقف الاتحاد السوفياتي من المسائل الادارية ومسائل الميزانية في المنظمة قائم على تأييد مبدئي للمنظمة ومشاركة فعالة في أنشطتها ورغبة مستمرة في زيادة فعاليتها بوصفها أداة لحفظ السلم وهو ما أنشئت من أجله.

(السيد غرين ، اتحـــــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٢١ - وأردف قائلا ان الوفد السوفياتي يشيد بالجهود الشخصية للأمين العام التي سمحت بالاقلال الى حد ما من النفقات المقدرة في الميزانية المقترحة ويؤكد له تأييده التام . الا أنه يلاحظ ان النتائج الأولى في هذا المجال غير كافية تماما . ان الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تدل على معدل نمو حقيقي يبلغ - ٢ر. في المائة . الا أن تحليلا بسيطا يدل على أن هذا المعدل قدر بأقل مما ينبغي . والواقع ان النفقات غير المتكررة التي يبلغ مجموعها ٣٨ر٧ مليون دولار قد استبعدت من حساب النمو الحقيقي . ويتساءل الوفد السوفياتي عن السبب في تسميتها بالنفقات غير المتكررة وهي تتكرر في كل ميزانية وما هو السبب في عدم أخذها في الاعتبار عند تحديد معدل النمو الحقيقي للميزانية .وقال انه اذا ما وضعت هذه النفقات في الاعتبار اتضح أن معدل النمو الحقيقي للميزانية لا يبلغ صفرا وانما حوالي ٣ في المائة . وفضلا عن ذلك وفي حالة اضافة الاعتمادات الاضافية التي ستطلبها الأمانة العامة قبل نهاية الدورة الحالية فان " القيود المفروضة على الميزانية " والتي أشير اليها ستبدو وكأنها جهود وجلة على الطريق السليم .

٢٢ - واستطرد قائلا ان قلق بعض الوفود ازاء احتمال أن يضر النمو البالغ صفرا بتنفيذ بعض البرامج ، لا أساس له أولا لأنه لا يوجد نمو يبلغ صفرا وثانيا لأن الميزانية المقترحة تنص على التمويل الكامل لجميع البرامج التي وافقت عليها الجمعية العامة .

٢٣ - ومضى قائلا ان نمو ميزانية المنظمة راجع الى عدد من العوامل أولها ان المعلومات المتعلقة بتخفيض أو اكمال البرامج وبالتالي بالموارد المفرج عنها غير كاملة . وكذلك الحال فيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بتحديد الأنشطة التي أكملت أو فات أوانها أو ذات المنفعة الحدية أو عديمة الجدوى . ان هذا الافتقار الى المعلومات يشكل انتهاكا لأحكام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ويحول دون اتخاذ الدول الأعضاء قرارات بشأن اعادة التوزيع المحتملة للموارد . ان الوفد السوفياتي يصر على أن تقدم الأمانة العامة الى اللجنة الخامسة كافة المعلومات اللازمة قبل الانتهاء من النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة .

٢٤ - ثانيا ان الأمانة العامة لم تحدد أيضا نظام أولويات أنشطة تنفيذ البرامج التي خصصت لها حوالي ١٠ في المائة من اجمالي الموارد ، وهو ما يحرم الدول الأعضاء من امكانية اعادة النظر في الأولويات المالية وبالتالي من اعادة توزيع الموارد ذات الصلة . ثالثا ، ان الاقتراح الرامي الى انشاء ١٥٣ وظيفة لا مبرر له نظرا لأن الأمانة العامة لديها عدد ضخم من الموظفين وأموال ضخمة لدفع رواتب الموظفين المؤقتين والخبراء والخبراء الاستشاريين ويرى الاتحاد السوفياتي أنه يجب الحد من الموظفين وزيادة فعالية الموظفين الموجودين نتيجة ترشيد للعمل ومراقبة أكثر حزما وزيادة في المسؤوليات وذلك بمساعدة لجنة الخدمة المدنية الدولية ووحدة التفتيش المشتركة . رابعا ، ان عدد الوظائف المقترح اعادة تصنيفها والبالغ ٢٣٦ وظيفة يعد ثلاثة أمثال عدد الوظائف التي طلبت اعادة تصنيفها في الميزانية المعمول بها حاليا . ان اعادة التصنيف هذه لا يصاحبها أى تغيير

في المهام والمسؤوليات ولكنها تستخدم كوسيلة للترقية وهو أمر مرفوض تماما . خامسا ، ان الاقتراح الرامي الى تحويل ٩٠ وظيفة مؤقتة الى وظائف دائمة دون أى تفسير ، مرفوض أيضا . سادسا ، ان الميزانية المقترحة تتضمن طلبات اعتمادات غير مبررة في اطار بعض بنود الانفاق خاصة ساعات العمل الاضافي والموظفين المؤقتين لخدمة المؤتمرات ونفقات سفر الموظفين وتأجير اللوازم والمواد ونفقات الاتصالات . سابعا ، ادراج مبلغ ضخم في الميزانية البرنامجية المقترحة لتمويض آثار التضخم . ومن ثم يرى الوفد السوفياتي ان نتائج تفاقم الأزمة النقدية والمالية للنظام الرأسمالي ينبغي أن تتحملها البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو التي توجد على أراضيها مكاتب الأمانة العامة للمنظمة ، ويكرر الوفد السوفياتي تأييده لمشروع القرار المقدم من الوفد الكوبي وفضلا عن ذلك ينبغي للأمين العام أن يتخذ تدابير لمعالجة آثار التضخم وتقديم تقرير الى الجمعية العامة عن المسألة .

٢٥ - وقال ان الوفد السوفياتي يرى أن موارد الميزانية ينبغي أن تخصص في المقام الأول لتحقيق أهم أهداف الأمم المتحدة المنصوص عليها بوضوح في الميثاق . ويأسف الوفد السوفياتي لأن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ لا تزال تتضمن اعتمادات لأنشطة اضطلع بها على الرغم من انتهاكها لميثاق الأمم المتحدة . ان الأمر يتعلق أساسا بدفع الفوائد وسداد أساس السندات التي أصدرتها الأمم المتحدة لتمويل العمليات غير المشروعة في الكنغو وفي الشرق الأوسط . ان الاتحاد السوفياتي لن يشترك في تمويل هذه العمليات التي فرضتها بعض البلدان على الأمم المتحدة . كما أن الوفد السوفياتي يحرص أيضا على أن يؤكد من جديد موقفه ازاء وسائل تمويل المساعدة التقنية . ان الميزانية العادية لا يمكن أن تستخدم وفقا للتفسير الدقيق للمادة ١٧ من الميثاق ، لتمويل المساعدة التقنية التي ينبغي أن تنفذ فقط عن طريق التبرعات . وسيواصل الاتحاد السوفياتي في نموه هذه الاعتبارات التبرع للمساعدة التقنية بعملته القومية .

٢٦ - ويحرص الوفد السوفياتي على أن يؤكد بصورة خاصة مسألة تتسم بأهمية مباشرة بالنسبة للدول الأعضاء وهي زيادة أنصبة هذه الدول . ان الاعتمادات المطلوبة في هذا الصدد لفترة السنتين تفوق بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار أى ٢٦٫٥ في المائة الاعتمادات التي تقررت لفترة السنتين الحالية . والوفد السوفياتي يرى في هذا الصدد رأى الولايات المتحدة القائل بأن السياسة المالية للمنظمة يجب أن تتغير جذريا مع مزيد من المراعاة لاهتمامات الدول الأعضاء . والواقع أن معدل نمو الميزانية بالأرقام النقدية يتجاوز معدل نمو دخل الدول الأعضاء وهو أمر غير مقبول ، ومما يذكر في الدورة السابقة أن مجموعة ضخمة من الدول الأعضاء قد رفضت تأييد طلبات الاعتمادات المنقحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . ان الدول الأعضاء وخاصة الاتحاد السوفياتي وهو من أهم المساهمين قد أوضحت دون لبس أنها لا تنوى الموافقة على معدل نمو غير مقبول .

٢٧ - وأضاف قائلا ان التدابير الاصلاحية الواجب اتخاذها يجب أن تستند الى مصالح جميع الدول الأعضاء وخاصة أهم المساهمين في ميزانية المنظمة . ان حجم أنشطة البرنامج يجب أن

(السيد غرين ، اتحـــــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

يتناسب وحجم الموارد التي تعرب الدول الأعضاء عن استعدادها لتخصيصها لها . كما يجب وضع نظام أولويات دقيق مع مراعاة الامكانيات المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة وضرورة تفادى ازدواج العمالة. ان جميع الأنشطة الجديدة غير المرتبطة بالأهداف الرئيسية للمنظمة ينبغي أن تمول عن طريق الموارد المفرج عنها نتيجة تغيير البرامج وزيادة الانتاجية . ان الوفد السوفياتي سيعارض في الموافقة على أى برنامج جديد لا يمكن أن يمول عن طريق الموارد الموجودة . ان الموافقة على نظام أولويات وتخفيض عدد الأجهزة وفترة الدورات ينبغي أن تؤدى الى الافراج عن موارد كافية تسمح لعقد اجتماعات الأجهزة الجديدة والمؤتمرات.ان الاعتمادات المخصصة للدراسات والخبراء والخبراء الاستشاريين وحيازة المعدات وبناء وصيانة المباني ينبغي أن تخفض ويجب وضع حد أقصى لنفقات الميزانية التي ينبغي أن يتشاور الاعضاء بشأن قيمتها الاجمالية مع وضع موقف أهم المساهمين في الاعتبار . وفيما يتعلق بالميزانية قيد النظر فان مجموع الاعتمادات المطلوبة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ يجب ألا يتجاوز نفقات فترة السنتين الحالية .

٢٨ - وقال في ختام كلمته ان الوفد السوفياتي يأمل أن تتخلى اللجنة الخامسة عن القاء الكلمات بشأن فعالية المنظمة وتتخذ تدابير واقعية تسمح باستقرار نفقات الميزانية .

٢٩ - السيد بيليزا (البرتغال):أشار بالرغبة في الاعتدال التي تبرهن عليها الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وقال ان الدول الأعضاء قد طلبت بالفعل من المنظمة في مختلف القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في السنوات الأخيرة ، تطبيق مبادئ الانضباط في الميزانية والتقشف المالي . ان الأهداف التي وقع عليها الاختيار تبدو للوهلة الأولى حذرة وواقعية . الا أنه لا ينبغي أن تحول هذه السياسة المالية الحازمة دون تنفيذ الميزانية بالمرونة اللازمة لأن ذلك يتعارض مع الهدف المنشود .

٣٠ - وأردف قائلا ان المجتمع الدولي لا يمكنه دون الاضرار بمصالحه التغاضي عن أنه من الصعب في الأزمة الاقتصادية الحالية زيادة الموارد المخصصة للتنمية التي تشكل الهدف المشترك لجميع الدول الأعضاء . ومن ثم فان هذا المجتمع يجب أن يبرهن على الحزم .

٣١ - واستطرد مشيرا الى أن التقديرات الأساسية للنفقات لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ التي تبلغ ١٥٣٦ مليون دولار تتسم من حيث طبيعتها بطابع مؤقت نظرا لأن القرارات التي اتخذتها بعض مؤتمرات وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ستودى بالتأكيد الى نفقات اضافية . وقال ان الزيادة السريعة في ميزانيات المنظمات الدولية تشكل عبئا ثقيلا على الدول الأعضاء وخاصة تلك التي تواجه صعوبات اقتصادية أو تلك التي تضطر بغية الاضطلاع بالتزاماتها المالية الى طلب تضحيات هامة من شعوبها .

٣٢ - ومضى قائلا ان معدل زيادة الميزانية التي تضاعفت خلال ستة أعوام يبدو بالغ الارتفاع في ضوء الموارد المتاحة . ومن ثم فان هناك تدابير تفرض نفسها بصورة ملحة . ويجب الحد من

النفقات باعتماد نظام رشيد لوضع الأولويات وتحسين انتاجية الموارد المتاحة ، قدر المستطاع، والحد من الأنشطة الجديدة التي يجب على أية حال أن تمول نتيجة اعادة توزيع الموارد الموجودة .

٣٣ - ومضى قائلا ان التطبيق الفعلي للقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة مطالبة بتحديد الأنشطة والبرامج التي فات أوانها وذات المنفعة الحدية وعديمة الجدوى سيسمح بالسيطرة بصورة أفضل على نفقات المنظمة . ان وفد البرتغال يرحب بارتياح بجهود الأمين العام في هذا الاتجاه ولا سيما الاضطلاع بدراسة لجميع البرامج الجارى تنفيذها . ومن المهم أن تؤدى هذه الأعمال الى نتائج واقعية وملموسة .

٣٤ - ان تحليل التكاليف موزعة وفقا لأهم بنود الانفاق ووفقا للفئات ، يدل على أن نفقات خدمات التشغيل تمثل نسبة مئوية ضخمة من الموارد بالنسبة للمبالغ المكرسة للأنشطة الفنية . ويوافق الوفد البرتغالي في هذا الصدد على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق الواردة في تقريرها . ويأمل أن يتم التوصل الى وسيلة لمعالجة هذا الخلل في التوازن في تخصيص الموارد. ان تحديد الأنشطة التي فات أوانها أو ذات المنفعة الحدية ينبغي أن يسمح بتخفيف عبء الآلة البيروقراطية والحد من حجم الوثائق التي أبرز رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة على خير وجه تكلفتها الباهظة .

٣٥ - وفيما يتعلق بتكاليف خدمة المؤتمرات ، من المؤكد أن تعدد المؤتمرات التي تنظم في مختلف الأماكن لا يؤدى الا الى زيادة النفقات . وفضلا عن ذلك ونظرا لأن نفقات السفر تشكل بندا هاما من بنود الانفاق ، فان من المهم استحداث نظام مراقبة بغية التأكد في كل حالة من أن السفر المزمع ضرورى وأنه سيتم في الدرجة الملائمة .

٣٦ - السيد غويسي (هنغاريا): أشار الى العلاقة الموجودة بين الخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وبين جدول الأنصبة المقررة وأعرب عن ارتياحه لأن الأمين العام قد أخذها في الاعتبار عند اعداد الميزانية البرنامجية . ووافق على الرأى القائل بأن الميزانية يجب أن تضع في الاعتبار الوضع الاقتصادى والمالي الذى يجب على المنظمة أن تضطلع بدورها في ظله . ان من المهم في الواقع الحفاظ على القوة والموثوقية المالية للمنظمة وتعزيزها .

٣٧ - ومضى قائلا ان جمهورية هنغاريا الشعبية قد أعربت دائما منذ أصبحت عضوا في المنظمة عن تمسكها بأهداف ومقاصد الأمم المتحدة ، وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ومساعدة الشعوب على العيش بكرامة والدول على النمو وفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي . ولا يوجد مجال نشاط أو برنامج يتفق والميثاق ، لا تعرب هنغاريا عن استعدادها للمشاركة فيه . الا أن الوفد الهنغاري يرى ، وكما سبق أن قال من قبل ، ان بعض الأنشطة المقررة في الميزانية البرنامجية المقترحة لا تتفق والميثاق أو لا تسهم في الحفاظ على السلم والأمن أو لا ينبغي أن تمول من الميزانية العادية للمنظمة . ومن ثم فان هنغاريا ترفض تمويلها .

(السيد غوبسي ، هنغاريا)

٣٨ - وأردف قائلا انه يجدر عند تحليل ميزانية المنظمة النظر في مدى ملاءمتها مع البرامج التي وافقت عليها الدول الأعضاء واحتياجات وحقائق العالم . ولا يمكن في هذا الصدد سوى الاشادة بموافقة المنظمة على سياسة حازمة في مجال الميزانية . وتتمثل أكثر الطرق فعالية في تحديد أولويات للبرامج والنفقات وفقا لأهم الأهداف الواردة في الميثاق .

٣٩ - ويرى الوفد الهنغاري أنه يجب قبل البدء في برامج جديدة وتكريس موارد جديدة لها ، اعادة الثقة والاستقرار المالي للمنظمة . وأشاد الوفد بالتصميم الذي برهن عليه الأمين العام في هذا الصدد . بيد أن الميزانية البرنامجية المقترحة ، قد زادت على الرغم من تمويلها صفرا ، ١٤ر٧ في المائة أي حوالي ٢٠٠ مليون دولار عن الميزانية الحالية . وهذه الأرقام تكفي للبرهنة على أنه لا يزال هناك الكثير الواجب عمله في مجال الميزانية .

٤٠ - وقال ان الميزانية البرنامجية المقترحة تنص أيضا على انشاء وظائف جديدة وخاصة على اعادة تصنيف عدد كبير من الوظائف وعلى تمويل وظائف مؤقتة أو وظائف تمول من موارد خارجة عن الميزانية الى وظائف دائمة . وهذا غير مقبول حيث أنه من المشكوك فيه أن تكون الوسيلة الوحيدة أمام الأمانة العامة للاضطلاع بمهامها هي مزيد من البيروقراطية . والواقع أنه يرى أن اقرار الميزانية والاحتفاظ بعدد الوظائف الحالي قد يسمح بتحسين فعالية المنظمة والأمانة العامة .

٤١ - لقد طلبت الدول الأعضاء عدة مرات في السنوات الأخيرة تحديد واكمال البرامج عديمة الجدوى أو ذات المنفعة الحدية بغية الحصول على موارد لتمويل البرامج الجديدة . الا أن النتائج التي تم الحصول عليها حتى الآن غير كافية . ويطلب الوفد الهنغاري الى الأمانة العامة وضع قائمة كاملة بالبرامج التي أكملت أو التي فات أوانها أو عديمة الجدوى أو ذات المنفعة الحدية وكذلك قائمة بالموارد المالية والموارد من الموظفين التي سيفرج عنها بالتالي مع التحديد التفصيلي للطريقة التي استخدمت بها هذه الموارد .

٤٢ - وقال ان المرتبات والنفقات ذات الصلة تستوعب الجزء الأكبر من الموارد المالية للمنظمة وسوف تزداد هذه النسبة في المستقبل القريب نتيجة اعادة تصنيف الوظائف وانشاء وظائف جديدة . ويرى الوفد الهنغاري ان من الأفضل بغية تجميد عدد الوظائف في مستواه الراهن اللجوء بدرجة أكبر الى العقود المحددة الأجل والواقع ان عددا من دوائر الأمانة العامة قد برهن على أن في الامكان عن طريق تنظيم أفضل للعمل والحد من السفر وقصره على السفريات اللازمة حقيقة واستخدام خدمة المؤتمرات بصورة أفضل ، زيادة الفعالية دون الاضرار بالبرامج الجارى تنفيذها ومن ثم يجدر أن يدرس المسؤولون عن الأمانة العامة خلال السنوات القادمة اللجوء بصورة أكثر منهجية الى العقود المحددة الأجل وهو ما قد يمكن من تحقيق وفورات ضخمة .

(السيد غوبسي ، هنغاريا)

٤٣ - ومضى قائلا ان الوفد الهنغاري يوافق على وجهات النظر التي أعرب عنها العديد من المتكلمين فيما يتعلق بالآثار الضارة للتضخم ويوافق على الرأى الذى أعرب عنه وفد كوبا ومؤداه أن الدول الغربية المتقدمة النمو التي تنفق على أراضيها ٨٢ في المائة من ميزانية المنظمة ، ينبغي أن تتحمل عبء التضخم بصورة أكبر نسبيا .

٤٤ - واستطرد قائلا أنه يخشى على الرغم من الارادة التي أعرب عنها بغية الحفاظ على الثقة في المنظمة مع العمل على عدم الاضرار بانجاز برامجها الأساسية ، خاصة في المجالين الاقتصادى والاجتماعي ، ان تكون هناك زيادة حتمية في النفقات . ان الوفد الهنغاري لن يوافق في هذا الصدد على الآثار المالية المترتبة على القرارات التي ستتخذ الا اذا كانت الأنشطة المشار اليها تتعلق بأهم مجالات اختصاص المنظمة ولا سيما الحفاظ على السلم والأمن والأنشطة المرتبطة بها ذات الطابع الاقتصادى او اذا موّلت هذه الأنشطة من وفورات حققت في مجالات أخرى .

٤٥ - واختتم كلمته قائلا ان الوفد الهنغاري يوافق على توصيات اللجنة الاستشارية حيث أنه يعتقد أن في الامكان تحقيق وفورات ضخمة من بنود الانفاق المتعلقة بالخدمات العامة .

٤٦ - السيد أوكليستيك (تشيكوسلوفاكيا): لاحظ أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ تختلف عن سابقاتها نظرا لأنها لا تسجل لأول مرة منذ ١٩٥٤ أى نمو في النفقات بالأرقام الحقيقية وان كانت النفقات المقدرة قد زادت بنسبة ١٣٫٦٧ في المائة عنها في الميزانية السابقة كما أن معدل النمو البالغ صفرا لم يتحقق تماما . والواقع وفي ضوء الأزمة المالية التي تعاني منها البلدان الرأسمالية انه من غير الممكن التوصل الى معدل نمو يبلغ صفرا . وليس في الامكان سوى الاقتراب منه . وقد تم التوصل الى هذه النتيجة دون تحقيق أنشطة المنظمة في بعض المجالات بل ودون استبعاد برامج قليلة الأهمية وليس لها ما يبررها .

٤٧ - وأضاف قائلا ان الأمر وان كان لا يتعلق بتخفيض أنشطة المنظمة الا أنه يجب استخدام الموارد المتاحة بصورة أفضل . وهذا يفترض أولا زيادة فعالية المنظمة وفي المقام الأول فعالية الأمانة العامة . ويعرب الوفد التشيكوسلوفاكي في هذا الصدد عن أسفه ازاء سوء استخدام الوقت والأشخاص في بعض الادارات وتبديد الموارد من جراء بعض المؤتمرات وحجم الوثائق البالغ الضخامة ونفقات السفر الباهظة . ان نفقات الموظفين تمثل ٧٧ في المائة من نفقات المنظمة ومن ثم فان وفده يعارض في زيادة عدد موظفي الأمانة سواء عن طريق انشاء وظائف دائمة أو بالتوظيف في وظائف مؤقتة . كما أن وفده يرفض اعادة تصنيف الوظائف على النحو المقترح حاليا . وفيما يتعلق بسياسة التوظيف فان قرار الجمعية العامة ٣٥/ ٢١٠ الذى يحدد المعايير الواجب تطبيقها لحساب النطاق المستصوب للوظائف الفنية الخاضعة للتوزيع الجغرافي لجميع الدول الأعضاء ، يشكل تقدما هاما . ومن المهم اليوم تطبيق هذا القرار الذى ينص على عدد مرتفع نسبيا من الوظائف الفنية .

٤٨ - وقال ان وفده ، يعارض ، مثل عدد من الوفود الأخرى النفقات التي تتم على نحو يشكل انتهاكا للميثاق نتيجة قرارات تتعارض وهذا الميثاق .

(السيد أوكليستيك ، تشيكوسلوفاكيا)

٤٩ - واستطرد قائلا ان تنسيقا أفضل لأنشطة مختلف أجهزة الأمم المتحدة قد يسمح أيضا بالافراج عن موارد اضافية عن طريق القضاء على ازدواج العماله . ومن الضرورى في هذا الصدد تحديد واكمال البرامج عديمة الجدوى أو ذات المنفعة الحدية وتحصيص الموارد المفرج عنها من أجل برامج أخرى وأجهزة أخرى أو استخدامها لتعويض آثار التضخم . ان الميزانية البرنامجية المقترحة لا يمكن أن تمول أنشطة أو برامج لم تنص عليها الخطة المتوسطة الأجل .

٥٠ - وقال فيما يتعلق بالتضخم ان هذه الظاهرة ترجع الى السياسات الاقتصادية للدول الرأسمالية التي توجد بها مقار للمنظمات . ولذلك فان وفده يؤيد مشروع القرار الذى قدمته كوبا في هذا الصدد .

٥١ - وأردف قائلا انه يرجى الحصول على معلومات أفضل عن البرامج خاصة عن سلامة النفقات المقدرة . وقال ان الميزانية يجب أن تهتم في المقام الأول بالمهام الأساسية للمنظمة وهي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ان تشيكوسلوفاكيا ستؤيد في المستقبل كافة التدابير المالية التي ستسمح بموازنة ميزانية المنظمة .

٥٢ - السيد محي الدين (السودان): اكتفى بالتعليق على السياسة التي أدت الى وضع الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ . وقال ان من الواضح أن العامل الحاسم الذى أدى الى وضعها هو اعتماد معدل نمو يبلغ صفرا وفقا لسياسة التقشف التي تتبعها بعض الدول الأعضاء . الا ان ميزانية الأمم المتحدة لا تخضع للمعايير ذاتها التي تخضع لها الميزانيات القومية ، واذا كانت هذه الميزانيات تعكس السياسة النقدية والمالية التي ترى كل حكومة ضرورة اعتمادها لمواجهة الحالة الاقتصادية والمالية الداخلية أو الدولية فان ميزانية المنظمة يجب أن توضع مع مراعاة مهام وأهداف وبرامج المنظمة .

٥٣ - وأضاف قائلا ان تحقيق الوفورات أمر مستحب ، ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق الا على حساب البرامج التي توافق عليها الهيئات الحكومية الدولية . وفضلا عن ذلك أعرب السيد محي الدين عن أمله في أن تعرض البرامج في اطار موحد وان تمول عن طريق الموارد الخارجة عن الميزانية أو الموارد المدرجة في الميزانية العادية . وأعرب عن أسفه لان افتراض معدل نمو يبلغ صفرا قد اعتمد قبل وضع الميزانية بدلا من أن يكون محصلة تقييم مختلف البرامج .

٥٤ - وأضاف قائلا أن الأمين العام أوضح أن الميزانية البرنامجية المقترحه تشكل بداية مرحلة دعم مالي في تاريخ المنظمة . وقال ان الدورة الحالية ينبغي أن تكون فيما يتعلق بأجهزة المداولة فرصة للنظر من جديد في نشاطها . وفي العلاقات بين الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية بغية اصلاح أوجه الخلل الحالية في هذا المجال . ان النمو الضخم في أنشطة المنظمة منذ انشائها قد جعلها على الرغم من نوعية الموارد البشرية المتاحة لها تتحول الى كيان بيروقراطي له قوانينه وأهدافه الخاصة مثل أية منظمة أخرى . وعلى أجهزة المداولة أن تقيم وتراقب أنشطة الأمانة العامة التي لا ينبغي أن تستجيب للتطلعات الخاصة للأمانة العامة وانما لارادة الدول الأعضاء .

(السيد محي الدين ، السودان)

٥٥ - وقال ان المبررات التي قدمها الأمين العام لصالح الموافقة على معدل نمو يبلغ صفرا غير مقنعة وغير مقبولة . ان الأمر يتعلق في الواقع بمسألة مبدأ فبينما قررت الهيئات الحكومية الدولية عن طريق توجيهات وقرارات لا غموض فيها ، أن تضفي مزايا على البرامج التي تنفذ في المجاليين الاقتصادى والاجتماعي فان سياسة الميزانية التي وافقت عليها الأمانة العامة تتجاهل هذه القرارات. ودعا السيد محي الدين اللجنة الى تقييم عمل المنظمة واعادة النظر فيه بغية ادخال اصلاحات من شأنها ارضاء الدول الأعضاء وتحسين انتاجية الموارد المتاحة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠